التشريع ما قبل الوجود

نحو أنطولوجيا قانونية جديدة

تأليف

الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقيه والمؤلف القانوني والمحاضر الدولي في القانون

حقوق الملكية الفكرية

يمنع نهائياً النسخ أو الاقتباس أو الترجمة أو الطبع أو النشر أو التوزيع إلا بإذن خطي من المؤلف

جميع الحقوق محفوظة للطبعة الأولى

إهداء

إلى روح أمي الطاهرة وأبي الطاهر

اللذين غرسا في روحي بذور العدالة قبل أن أعرف معنى الظلم

أدام الله لهما النور في قبورهما وجعل مثواهما فردوساً من الجنان

وإلى ابنتي الحبيبة صبرينال المصرية الجزائرية

يا من تمثلين الأمل في بناء مجتمع يسوده الحق والرخاء

أهديك هذا الكتاب ليكون منهجاً يضيء لك دروب المسؤولية والقيادة

وليشهد على أن الإرث الحقيقي ليس في القوانين المكتوبة بل في القيم التي تنقلها الأجيال بوعي وإصرار

مقدمة الكتاب

بين يدي القارئ الكريم مشروع فكري يحاول شق طريق لم يطرقه أحد من قبل في عالم الفلسفة والقانون إنه محاولة جريئة لقلب الطاولة على المقولات الكلاسيكية التي حكمت تفكيرنا لقرون طويلة مفادها أن الإنسان يولد حراً ثم يصنع قوانينه ليحمي وجوده هنا نطرح سؤالاً قد يبدو مستفزاً للبعض ولكنه في جوهره يعكس واقعاً مريراً عاشته البشرية عبر تاريخها ماذا لو كان العكس هو الصحيح ماذا لو كانت القوانين والاتفاقيات والحدود هي التي صنعت وعينا وهويتنا قبل حتى أن نتنفس أول نفس في هذه الحياة إن هذا الكتاب ليس مجرد دراسة أكاديمية جافة بل هو رحلة وجودية مؤلمة ومّ ضدة في آن واحد تهدف إلى كشف الستار عن الآليات الخفية التي تتحكم في

مصائرنا قبل أن نمتلك أي إرادة حقيقية سنغوص في أعماق التاريخ والقانون الدولي لنرى كيف أن جنين الإنسانية يُشكل في رحم المعاهدات الدولية وكيف أن الحدود السياسية تصنع آفاق وعينا وكيف أن اللغة القانونية تبني هوياتنا قبل أن نتعلم الكلام إن الهدف من هذا العمل هو تأسيس مدرسة فكرية جديدة ترى في التشريع أصل الوجود وليس مجرد أداة لتنظيمه وهي دعوة لكل باحث وقانوني وفيلسوف لإعادة النظر في المسلّمات والبحث عن حرية حقيقية تتجاوز القيود المفروضة علينا سلفاً نأمل أن يكون هذا الكتاب بداية لحوار عالمي جاد حول طبيعة الوجود الإنساني في ظل هيمنة القانون وأن يكون خطوة نحو ميلاد جديد لإنسان قادر على تعريف ماهيته بنفسه بعيداً عن قوالب التشريع المسبق

الفصل الأول مقدمة في انقلاب السببية الوجودية

ينطلق هذا البحث من نقد جذري للمقولة الوجودية الكلاسيكية التي تقر بأن الوجود يسبق الماهية ليطرح بدلاً منها أطروحة جريئة مفادها أن التشريع بمعناه

الواسع والعميق يسبق الوجود الإنساني الفردي لا نقصد بالتشريع هنا مجرد النصوص القانونية المكتوبة بل البنى الخفية من الاتفاقيات الدولية والحدود الجغرافية والطبقات الاجتماعية التي تحدد مسار الفرد قبل أن يفتح عينيه على العالم إن الإنسان لا يولد على لوح أبيض بل يولد داخل قالب مشكل سلفاً بواسطة تراكمات تاريخية وقانونية فرضت عليه هويته وجنسيته ومصيره تهدف هذه المقدمة إلى تفكيك وهم الحرية المطلقة عند الولادة وإثبات أن وعي الذات يتشكل استجابة لشروط مسبقة فرضها النظام القانوني العالمي سنستعرض في هذا الفصل كيف أن القوانين الدولية ليست أدوات تنظيمية لاحقة بل هي شروط إمكانية للوجود ذاته مما يستدعي إعادة صياغة الفلسفة السياسية والقانونية من منظور جديد يرى في التشريع أصل الوجود وليس فرعه

الفصل الثاني جنين القانون في رحم التاريخ

قبل أن ينطق الطفل بأول كلمة يكون التاريخ قد كتب له فصلاً كاملاً من الحقوق والواجبات عبر معاهدات

وضعت قبل قرون يتناول هذا الفصل فكرة الجينية القانونية للذات الإنسانية حيث نبحث في كيفية انتقال الأعباء والمزايا القانونية عبر الأجيال كجزء لا يتجزأ من التركيب البيولوجي والاجتماعي للفرد إن جنسية الوالدين التي هي نتاج اتفاقيات دولية وسياسات دول سابقة تحدد بشكل حاسم نطاق حركة الطفل المستقبلية وفرص حياته قبل أن يمتلك أي إرادة نحن هنا لا نتحدث عن تحديد اجتماعي عابر بل عن تحديد وجودي جوهري يجعل من الفرد امتداداً لسلسلة قانونية لا انقطاع فيها سيتم تحليل كيف أن القانون الدولي يعمل كرحم خفي يحتضن الجنين البشري ويشكل ملامح وجوده الأساسي مما يعني أن الحرية الفردية هي دائماً حرية مقيدة بإطار مسبق الصنع هذا التحليل يؤسس لفهم جديد للزمن القانوني الذي يمتد من الماضي السحيق ليحدد حاضر الفرد المستقبلي

الفصل الثالث الحدود كأفق للوعي الإنساني

الحدود السياسية ليست مجرد خطوط ترسم على

الخرائط بل هي أسوار وجودية تحدد أفق الوعي والإدراك لدى الإنسان منذ لحظاته الأولى يناقش هذا الفصل كيف أن العيش داخل حدود دولة معينة تخضع لاتفاقيات دولية محددة يشكل طريقة رؤية العالم وفهم الذات لدى الفرد إن الطفل الذي يولد في منطقة نزاع دولي يختلف وجودياً عن طفل يولد في منطقة مستقرة ليس فقط بسبب الظروف المادية بل لأن القانون المحيط به يخلق واقعاً مختلفاً تماماً للوجود الحدود تفرض قيوداً على الخيال وعلى الممكن وتجعل من بعض الأحلام مستحيلة الوجود قبل حتى التفكير فيها سنستكشف في هذا الفصل الطبيعة الأنطولوجية للحدود وكيف أنها تعمل كمرشح للواقع تسمح بمرور بعض التجارب الإنسانية وتمنع أخرى مما يجعل من المكان القانوني عاملاً مؤسساً للماهية الإنسانية وليس مجرد وعاء لها

الفصل الرابع اللغة القانونية وتشكيل الذات

اللغة ليست أداة محايدة للتواصل بل هي حامل للأيديولوجيا القانونية التي تشكل وعي الفرد بذاته

يركز هذا الفصل على دور المصطلحات القانونية والمفاهيم الدستورية في بناء الهوية الشخصية للإنسان قبل أن يتمكن من النقد أو الرفض عندما نتعلم كلمات مثل مواطن لاجئ حق واجب فإننا لا نتعلم مجرد تعريفات بل نتبنى أدواراً وجودية فرضها النظام التشريعي علينا إن البنية اللغوية للقانون تخترق اللاوعي الجمعي وتصبح جزءاً من طريقة تفكيرنا في أنفسنا وفي الآخرين سنحلل كيف أن الخطاب القانوني الدولي يخلق تصنيفات وجودية تقسم البشرية إلى فئات ذات قيم وجودية متفاوتة وكيف أن هذه التصنيفات تسبق التجربة الفردية وتحدد إطارها الهدف هو إظهار أن الذات الحديثة هي في جوهرها ذات قانونية تم تشكيلها بواسطة لغة التشريع قبل أن تصبح ذاتاً حرة

الفصل الخامس وهم الإرادة الحرة في ظل التشريع المسبق

تعتبر الإرادة الحرة حجر الزاوية في معظم النظريات الفلسفية والأخلاقية لكن هذا الفصل يتحدى هذا

المفهوم من خلال إظهار كيف أن خياراتنا محدودة سلفاً بواسطة الهياكل التشريعية العالمية لاختيار أن يكون حراً يجب على الفرد أن يتحرك ضمن مساحات سمح بها القانون الدولي والأنظمة الوطنية وهذه المساحات ضيقة ومحددة بدقة إن ما نعتبره قرارات مصيرية في حياتنا هو في الحقيقة تنقل بين خيارات تم فرزها مسبقاً بواسطة تشريعات لم نشارك في وضعها سنناقش في هذا الفصل الآليات الخفية التي تجعل من الإحساس بالحرية وهماً ضرورياً لاستمرار النظام بينما الواقع يشير إلى خضوع كامل لمنطق التشريع المسبق هذا لا يعني إلغاء المسؤولية الأخلاقية بل إعادة تعريفها في ضوء القيود الوجودية الهائلة التي يفرضها القانون على الإرادة الإنسانية

الفصل السادس الجينات القانونية والوراثة الاجتماعية

كما تنتقل الصفات البيولوجية من الآباء إلى الأبناء تنتقل أيضاً جينات قانونية تحمل في طياتها وضعية الفرد في الهرم الدولي يتعمق هذا الفصل في مفهوم الوراثة الاجتماعية القانونية حيث يرث الفرد ليس فقط

المال أو الاسم بل يرث وضعيته القانونية الدولية التي تحدد علاقته بالعالم إن كون الفرد ينتمي لدولة عظمى أو لدولة هامشية هو عامل وراثي قانوني يؤثر في وجوده بقدر تأثير الجينات البيولوجية سنستعرض كيف أن الاتفاقيات الدولية حول الجنسية والميراث والحقوق تخلق سلسلة متصلة من التبعية القانونية تمتد عبر الأجيال هذا الفصل يهدف إلى إثبات أن الفرد هو حاصل ضرب معادلة قانونية معقدة ورثها عن أسلافه وأن محاولة الخروج عن هذا الإرث تتطلب جهداً وجودياً هائلاً يتجاوز القدرة الفردية العادية

الفصل السابع الزمن القانوني وزمن الحياة البيولوجية

هناك تعارض جوهري بين الزمن البيولوجي للإنسان الذي يبدأ بالولادة وينتهي بالموت والزمن القانوني الذي يسبق الولادة ويستمر بعد الموت يخصص هذا الفصل لدراسة هذا التباين الزمني وكيف أن الزمن القانوني يبتلع الزمن البيولوجي ويخضعه لمنطقه فالقانون يهتم بالجنين قبل ولادته وبالإرث بعد موت الفرد مما يجعل الحياة البيولوجية مجرد لحظة عابرة

في عمر القانون الطويل سنحلل كيف أن هذا الامتداد الزمني للقانون يمنحه سلطة وجودية مطلقة على الفرد حيث أن معنى حياة الإنسان يحدد غالباً من خلال آثاره القانونية قبل وبعد موته هذا الفصل يطرح سؤالاً فلسفياً عميقاً حول أي الزمنين هو الحقيقي هل هو زمن نبض القلب أم زمن سريان المفعول القانوني

الفصل الثامن العولمة كقالب وجودي موحد

في عصر العولمة لم تعد القوانين المحلية هي الوحيدة التي تشكل الوجود بل برزت منظومة قانونية عالمية تسعى لتوحيد القالب الوجودي للبشرية جمعاء يناقش هذا الفصل كيف أن المؤسسات الدولية والمنظمات العالمية تفرض نمطاً وجودياً واحداً يقلل من التنوع الثقافي والفلسفي لصالح نموذج قانوني موحد إن حقوق الإنسان كما تفهم اليوم رغم نبالتها أصبحت جزءاً من هذا القالب الموحد الذي يحدد ما هو إنساني وما هو غير إنساني بمعايير غربية في الغالب سننتقد في هذا الفصل فكرة الكونية القانونية ونظهر

كيف أنها تعمل كأداة لتشريع الوجود الإنساني وفق معايير خارجية مما يهدد الخصوصيات الوجودية للشعوب والثقافات المختلفة الهدف هو كشف الوجه الخفي للعولمة كمشرع عالمي يفرض ماهية موحدة على البشر قبل أن يختاروا لأنفسهم

الفصل التاسع التكنولوجيا والتشريع الرقمي المسبق

مع تطور التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي ظهر نوع جديد من التشريع المسبق وهو الخوارزميات القانونية التي تتحكم في حياة الأفراد قبل أن يدركوا ذلك يركز هذا الفصل على كيف أن البيانات الرقمية والملفات الإلكترونية تشكل هوية الفرد في الفضاء الافتراضي قبل أن يبني هويته في الواقع إن الخوارزميات التي تحدد فرص العمل والائتمان والحركة هي شكل حديث من أشكال التشريع ما قبل الوجود حيث تحكم على الفرد بناءً على بيانات مسبقة لا دخل له فيها سنستكشف التداعيات الفلسفية لهذا النوع الجديد من الاستعباد القانوني وكيف أنه يعمق الفجوة بين الوجود الحقيقي والوجود الرقمي المشرع له مسبقاً

هذا الفصل يحذر من مستقبل يصبح فيه الإنسان مجرد تنفيذ لأوامر خوارزمية حددت مصيره قبل ولادته الرقمية

الفصل العاشر اللاجئ كنموذج للوجود المشرع

يمثل اللاجئ النموذج الأكثر وضوحاً لفكرة التشريع ما قبل الوجود حيث أن وضعيته القانونية هي التي تحدد وجوده بالكامل قبل أي فعل يقوم به يخصص هذا الفصل لتحليل حالة اللاجئ في القانون الدولي وكيف أن فقدان الجنسية أو تغييرها يحول الإنسان من فاعل إلى مفعول به في المعادلة الوجودية إن اللاجئ لا يملك رفاهية بناء ذاته بل هو مجبر على التعايش مع تعريفات قانونية فرضتها عليه الحروب والاتفاقيات الدولية سنناقش كيف أن معاناة اللاجئ ليست فقط مادية بل هي معاناة وجودية ناتجة عن انفصال ماهيته القانونية عن إنسانيته الحقيقية هذا الفصل يسعى لإبراز اللاجئ كشاهد حي على قوة التشريع المسبق في تشكيل المصائر الإنسانية بشكل قاس وحاسم

الفصل الحادي عشر التعليم كأداة لترسيخ التشريع المسبق

النظام التعليمي في جميع أنحاء العالم ليس مجرد ناقل للمعرفة بل هو آلة فعالة لترسيخ مفاهيم التشريع المسبق في عقول الأجيال الجديدة يتناول هذا الفصل كيف أن المناهج الدراسية تغرس في الطلاب قبولاً ضمنياً للحدود والقوانين والهويات الوطنية والدولية كحقائق ثابتة لا تقبل النقاش إن المدرسة تعلم الطفل كيف يكون مواطناً صالحاً ضمن الإطار التشريعي الموجود مما يقتل أي محاولة للتفكير في بدائل وجودية خارج هذا الإطار سنحلل الآليات البيداغوجية التي تستخدم لتطبيع فكرة أن القانون هو شرط الوجود وكيف أن النقد الجذري للنظام القانوني يستبعد من الفضاء التعليمي الهدف هو إظهار أن التعليم هو الحلقة الأضعف في سلسلة التحرر من التشريع المسبق لأنه يبني السجون العقلية قبل أن تبني السجون المادية

الفصل الثاني عشر الدين والتشريع السماوي الموازي

لا يمكن تجاهل دور الأديان في تشكيل مفهوم التشريع المسبق حيث تقدم الأديان نظماً قانونية وأخلاقية تدعي القدومية والسبق على الوجود البشري يدرس هذا الفصل التوازي بين التشريع الوضعي الدولي والتشريع الديني وكيف أن كلاهما يتفقان في فكرة أن هناك قوانين عليا تحكم الوجود قبل اختيار الإنسان لها سنناقش كيف أن التداخل بين القانون الدولي والقيم الدينية يخلق طبقة مزدوجة من التشريع المسبق يصعب اختراقها إن الفرد يجد نفسه محاصراً بين قوانين الدول وقوانين السماء وكلاهما يحدد له طريقه قبل أن يخطو خطوة واحدة هذا الفصل يبحث في إمكانية التوفيق بين هذين النوعين من التشريع أو ضرورة التحرر منهما معاً لتحقيق حرية وجودية حقيقية

الفصل الثالث عشر الاقتصاد السياسي كأساس للتشريع الوجودي

وراء كل قانون دولي يوجد نظام اقتصادي يحدد توزيع

الموارد والفرص وهذا النظام هو الأساس المادي للتشريع ما قبل الوجود يركز هذا الفصل على كيف أن العلاقات الاقتصادية العالمية تصنع فقر بعض الشعوب وغناها البعض الآخر مما يحدد الوجود المادي والرمزي للأفراد قبل ولادتهم إن المكانة الاقتصادية للدولة هي التي تحدد قيمة مواطنيها في السوق العالمي وهي قيمة تفرض عليهم كقدر محتوم سنحلل كيف أن الرأسمالية العالمية تعمل كمشرع خفي يكتب مصائر الملايين عبر آليات السوق والاتفاقيات التجارية هذا الفصل يربط بين البنية التحتية الاقتصادية والبنية الفوقية القانونية ليثبت أن الوجود الإنساني هو في النهاية نتاج لقوى اقتصادية قانونية مسيطرة

الفصل الرابع عشر الحرب كأقصى صور التشريع القسري

الحرب ليست مجرد صراع عسكري بل هي لحظة إعادة تشريع الوجود البشري بالقوة والعنف حيث ترسم الحدود الجديدة وتحدد الهويات الجديدة بدماء الأبرياء يخصص هذا الفصل لدراسة الحرب كأداة قصوى

لفرض التشريع ما قبل الوجود حيث يجبر السكان على قبول واقع جديد لم يختاروه إن اتفاقيات السلام التي تلي الحروب هي نصوص تشريعية تكتب فوق جثث الضحايا وتحدد مستقبل الأجيال القادمة بطريقة لا رجعة فيها سنناقش كيف أن الحرب تكشف العري الحقيقي للعلاقة بين القوة والقانون وتظهر أن التشريع المسبق هو في جوهره فعل عنف مؤسس هذا الفصل يدعو للتأمل في طبيعة السلام الذي يبنى على أساس تشريعي قسري وهل يمكن أن يكون سلاماً حقيقياً أم هو مجرد هدنة مؤقتة

الفصل الخامس عشر المرأة والتشريع الجندري المسبق

تخضع المرأة لنوع مزدوج من التشريع المسبق فهي محكومة بالقوانين الدولية العامة وبالقوانين الخاصة بالنوع الاجتماعي التي تحدد دورها قبل أن تختاره يتناول هذا الفصل كيف أن الأعراف والقوانين الدولية المتعلقة بالمرأة تشكل هويتها الجندرية وتفرض عليها أدواراً محددة سلفاً إن مفهوم حقوق المرأة نفسه

رغم أهميته قد يصبح قيداً إضافياً إذا تم فرضه كقالب جاهز لا يراعي الخصوصيات الثقافية والفردية سنحلل كيف أن النضال النسوي يحتاج إلى تجاوز مجرد المطالبة بالحقوق إلى المطالبة بتفكيك البنية التشريعية التي تحدد الأنوثة ذكورياً أو دولياً الهدف هو طرح رؤية جديدة لحرية المرأة تبدأ من رفض التشريع المسبق لهويتها الجندرية

الفصل السادس عشر الطفل وحقوقه بين الحماية والاستعباد

حقوق الطفل في القانون الدولي تقدم كأداة حماية لكنها من منظور التشريع ما قبل الوجود قد تكون شكلاً من أشكال الاستعباد الرمزي الذي يحدد مستقبل الطفل قبل نضجه يدرس هذا الفصل التناقض الكامن في اتفاقيات حقوق الطفل والتي رغم نبل أهدافها فإنها تعامل الطفل ككيان غير مكتمل يحتاج إلى تعريف خارجي إن تحديد ما هو مصلحة الطفل الفضلى يتم غالباً بواسطة كبار السن والخبراء مما يسلب الطفل حقه في تعريف مصالحه بنفسه عند

البلوغ سنناقش كيف أن هذه الحماية المفرطة قد تحول دون نمو إرادة حرة ومستقلة وتجعل الطفل أسيراً لتوقعات الكبار المشرع لها مسبقاً هذا الفصل يدعو لإعادة النظر في فلسفة حقوق الطفل لتسمح بمساحة أكبر للتكوين الذاتي

الفصل السابع عشر الفن والأدب كمقاومة للتشريع المسبق

في وجه جبروت التشريع المسبق يقف الفن والأدب كآخر معاقل الحرية الإنسانية ومقاومة تحديد الماهية من الخارج يركز هذا الفصل على دور الإبداع الفني في كسر القوالب القانونية والوجودية وتقديم رؤى بديلة للواقع تتجاوز الحدود المفروضة إن الفنان هو من يستطيع أن يتخيل عالماً لا تحكمه القوانين الحالية وأن يجسد وجوداً إنسانياً حراً من قيود التشريع المسبق سنستعرض أمثلة من الأدب والفن العالمي التي تحدت المفاهيم القانونية السائدة وفتحت آفاقاً جديدة للتفكير في الوجود هذا الفصل يؤكد أن الخلاص من هيمنة التشريع المسبق لا يأتي عبر السياسة أو

القانون بل عبر الثورة الجمالية والإبداعية التي تعيد تعريف الإنسان من الداخل

الفصل الثامن عشر نحو أخلاقيات ما بعد التشريع

إذا قبلنا بفرضية أن التشريع يسبق الوجود فإننا بحاجة إلى أخلاقيات جديدة تتعامل مع هذا الواقع ولا تنكره بل تسعى لتجاوزه يطرح هذا الفصل ملامح أخلاقيات ما بعد التشريع التي تعتمد على الوعي العميق بالقيود المفروضة والسعي المستمر لكسرها هذه الأخلاقيات لا تدعي حرية مطلقة وهمية بل تعترف بالأسوار وتحاول تسلقها أو هدمها بوعي وإصرار سنناقش مسؤولية الفرد في مواجهة التشريع المسبق وكيف يمكن بناء ذات أصيلة في ظل ظروف غير مواتية الهدف هو تقديم دليل عملي وفلسفي للإنسان المعاصر لكي يعيش بحرية نسبية في عالم مشرع له بالكامل مع الحفاظ على كرامته وإنسانيته

الفصل التاسع عشر تطبيقات في القانون الدولي

المعاصر

لا يبقى هذا الطرح الفلسفي في برج عاجي بل يجد تطبيقات عملية مباشرة في مجال القانون الدولي الذي نمارسه وندرسه يخصص هذا الفصل لاستعراض كيف يمكن لنظرية التشريع ما قبل الوجود أن تغير طريقة تفسير وتطبيق القوانين الدولية الحالية إن فهم أن القوانين هي شروط وجودية وليست مجرد قواعد إجرائية قد يؤدي إلى تغيير جذري في اجتهادات المحاكم الدولية وفي صياغة المعاهدات المستقبلية سنقترح تعديلات على آليات عمل المنظمات الدولية تأخذ بعين الاعتبار البعد الوجودي للقانون وتسعى لتقليل تأثير التشريع المسبق على الأفراد هذا الفصل يربط بين النظرية الفلسفية والممارسة القانونية العملية مقدماً نموذجاً جديداً للفقيه القانوني الواعي

الفصل العشرون خاتمة الفصول نحو ميلاد جديد للإنسان

في ختام هذا السفر الفكري نعود إلى نقطة البداية

لنؤكد أن تحرير الإنسان من قبضة التشريع المسبق هو شرط ضروري لميلاد إنسان جديد إنسان يملك حق تعريف ماهيته بنفسه تلخص هذه الخاتمة الرحلة الشاقة من الاعتراف بالقيود إلى السعي لتجاوزها وتؤكد أن تأسيس مدرسة فلسفية جديدة يتطلب شجاعة لمواجهة الحقائق المرة إن رسالة هذا الكتاب هي دعوة لكل باحث ومفكر وقانوني لإعادة النظر في المسلّمات والعمل على بناء عالم يكون فيه الوجود سابقاً للتشريع وليس العكس نختم بالأمل في أن تأتي أيام يكون فيها الإنسان سيد نفسه وقانونه محرراً من أغلال الماضي ومن قيود المستقبل المفروض في حاضر أصيل يختاره بإرادته الحرة

خاتمة الكتاب

بهذا نصل إلى نهاية رحلتنا في استكشاف أغوار التشريع ما قبل الوجود تلك الرحلة التي كشفت لنا عن حقائق قد تكون مؤلمة ولكنها في الوقت نفسه تحررية لقد أثبتنا عبر فصول هذا الكتاب أن الإنسان المعاصر ليس كياناً حراً تماماً بل هو نتاج تفاعل معقد

بين قوى قانونية وتاريخية واقتصادية شكلت وعيه وهويته قبل أن يولد ومع ذلك فإن الإدراك بهذه الحقيقة هو الخطوة الأولى نحو التحرر الحقيقي إن وعينا بالقيود المفروضة علينا هو السلاح الأقوى لكسرها ولبناء ذات أصيلة تتجاوز القوالب الجاهزة إن الرسالة التي نود تركها للقارئ هي أن القانون رغم ضرورته لتنظيم الحياة لا يجب أن يصبح سجناً للروح الإنسانية أو قيداً للإبداع والحرية إن المستقبل المنشود هو مستقبل يتساوى فيه الوجود والتشريع أو ربما يسبق فيه الوجود التشريع مرة أخرى كما كانت الفطرة الأولى نأمل أن يكون هذا الكتاب شرارة لانطلاق حوار عالمي جاد حول إعادة صياغة العلاقة بين الإنسان والقانون وأن يكون نواة لمدرسة فكرية جديدة تضع الإنسان في مركز الاهتمام بعيداً عن هيمنة النصوص الجامدة إن الطريق طويل وشاق ولكن الأمل في ميلاد إنسان جديد يملك حق تعريف ماهيته بنفسه هو ما يدفعنا للمضي قدماً في هذا الدرب والله الموفق والمستعان

تم بحمد الله وتوفيقه

د محمد كمال عرفه الرخاوي

حقوق الملكية الفكرية

يمنع الترجمة أو النسخ أو الاقتباس أو الطبع أو النشر أو التوزيع إلا بإذن خطي من المؤلف